سياسي ونقابي واضح للمرحلة القادمة ؟ بصورة عامة ودون الخوض في التفاصيل فقد كان بعض اعضاء المؤتمر السادس اكثر وعيا من المؤتمر الوطني الخامس من الناحية السياسية ، وذلك يعود بالدرجة الاولى الى اختلاف الظرف السياسي عند انعقاد كل منهما . فقد عقد المؤتمر الخامس في فترة « شهر العسل » التي عاشتها حركة المقاومة الرسمية مع جميع الانظمة العربية وفي فترة النمو الثوري المتصاعد ، وفي وقت كان التناقض مع النظام الاردني العميل معيبا لدرجة سمحت لان يقوم الملك حسين بنفسه بافتتاح المؤتمر ، وان يقوم رئيس وزرائه باختتامه . بينما عقد المؤتمر السادس في حالة انحسار جماهيري وفي وقت بدا التناقض المصيري مع النظام الاردني أوضح مما يكون ، وبدت المواقف الحقيقية للانظمة العربية اكثر وضوحا . وكان لا بد لذلك الاختلاف ان يفرض نفسه على المؤتمر السادس . ولكن الاقرار بأن المؤتمر السادس كان اكثر وعيا من المؤتمر الخامس من الناحية السياسية ، لا يعني ان ذلك المؤتمر استطاع ان يلم بصورة جيدة بالوضع الذي تعيشه الثورة . لقد طغت اوضاع المقاومة السياسية والتنظيمية بكل خصائصها التراجعية المترددة بعد ايلول على جو المؤتمر . وبدل ان يضع المؤتمر الاتحاد في مكانه الطبيعي كحصان يشد عربة المقاومة الى الامام ، غرق المؤتمر نفسه او اغرق في اجواء حركة المقاومة وعلاقاتها وتكتيكاتها وحساباتها . ولقد كان ضروريا لضمان سير المؤتمر ضمن الخطوط المتصورة له سلفا بحيث لا يشكل اي احراج في العلاقة مع اي نظام عربي مهما كان اتضاح رجعيته وتآمره ، لقد كان ضروريا الحد من الجو الديمقراطي فيه وقد تجلى ذلك في منع حق الكلام عن بعض الاشخاص عند نقاش بعض المواضيع بالذات او فرصة قفل باب النقاش او رفع الجلسة عند الشعور بعدم القدرة في السيطرة عليها . وقد اعطى ذلك انطباعا سيئا عند الوفود المراقبة والاجنبية منها بالذات ، خصوصا وان بعض الاجراءات اللاديمقراطية قد اصابت بعض تلك الوفود مثل منع ممثل اتحاد الطلاب العالمي مثلا من توزيع بعض المنشورات عن مجازر السودان منعا للاحراج ، ومثل منع نشر وتوزيع برقية الى الملوك والرؤساء العرب استنكارا لمجازر السودان بعد ان اقرها المؤتمر باغلبية كبيرة لمدة ثلاثة ايام ، منعا للاحراج ايضا .

لقد عكس ذلك نفسه بصورة واضحة على القرارات التنظيمية منها والسياسية بشكل خاص . فقد رفض المؤتمر ادخال اي تعديل جوهري على دستور الاتحاد ولوائحه الداخلية ، رغم ان معظم التعديلات التي اقترحت كانت تهدف بالدرجة الاولى الى دفع الاتحاد خطوات لكي يصبح فعلا قاعدة من قواعد الثورة كما ينص دستوره ، ولكي يستطيع ان يعبىء جميع الطلبة المؤمنين والملتزمين بأهداف النضال الوطني الفلسطيني ليمارس دوره الحقيقي في الثورة .

اما القرارات السياسية فقد جاءت متناقضة في بعض الحالات ، وغامضة في حالات ثانية وعامة يمكن اعطاؤها اكثر من تفسير في حالات ثالثة . وكمثال على التناقض سنورد نص القرار السياسي الاول : « ١ ـ ان تأمين **حقوق شعب فلسطين الوطنية في الاردن** يتطلب قيام جبهة وطنية اردنية فلسطينية تعبر عن ارادة الجماهير في التزام اهداف الثورة الفلسطينية وحماية قواعدها ومساندتها من خلال حكم وطني ديمقراطي يحول السلطة من كونها اداة قمع للثورة الفلسطينية الى سلطة تجعل الاردن متفقة مع ارادتها ، وذلك بتحويلها الى قاعدة ارتكاز ثورية لجماهيرنا . ٢ ـ ان الحسم بهذا الموضوع يوجب على الثورة الفلسطينية بأن تحمي الجماهير الفلسطينية من الوقوع في شرك الانفعال الاقليمي وان تؤكد التزامها المطلق بوحدة مصالح الجماهير الاردنية الفلسطينية وما ينتج عن هذه الوحدة من ضرورة ترجمتها الى واقع ملموس ، يؤمن استمرارية وفاعلية هذه الوحدة في المرحلة الراهنة والمراحل المقبلة من نضال هذه الجماهير . ان الكلام عن تأمين الحقوق الوطنية لشعب فلسطين في الاردن ، ينبع من كون هذا الموضوع الملح ضرورة اساسية لمواجهة حملة التصفية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من جهة ، وعن كون هذا الطرح هو الداعم الاساسي في هذه المرحلة لحقوق جماهير الاردن الديمقراطية والتقدم في نضالها ضد النظام الاردني القائم » .

فهناك في القرار اصرار عجيب على «تأمين الحقوق الوطنية لشعب فلسطين في الاردن » مما يوحي بأن هناك شعبين مختلفين في الاردن . ويؤكد ذلك